المَبحث السابع

نقد المُعارضات الفكريَّة المُعاصرة لحديث الجسَّاسة

المَطلب الأوَّل

سَوْق حديثِ الجسَّاسة

عن عَامِرُ بن شَرَاحِيلَ الشَّعْبِيّ، أَنَّهُ سَأَلَ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ -أُخْتَ الضَّحَّاكِ بن قَيْسٍ- وكانت من الْمُهَاجِرَاتِ الأُوَلِ، فقال: حَدِّثِينِي حَدِيثًا سَمِعْتِهِ من رسول الله ﷺ لا تُسْنِدِيهِ إلىٰ أَحَدٍ غَيْرِهِ.

فقالت: «لَئِنْ شِئْتَ لأَفْعَلَنَّ، فقال لها: أَجَلْ؛ حَدِّثِينِي . . ».

فذَكرتْ له قصَّةَ تأَيُّمِها من زوجِها، واعتدادها عند ابن أمِّ مكتوم، ثمَّ قالت:

«فلمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي، سمعتُ نِدَاءَ المُنَادِي مُنَادِي رسول اللَّه ﷺ يُنَادِي: الصَّلاةَ جَامِعَةً، فَخَرَجْتُ إلىٰ المَسْجِدِ، فَصَلَّيْتُ مع رسول الله ﷺ، فَكُنْتُ في صَفِّ النِّسَاءِ الَّتي تَلِي ظُهُورَ الْقَوْمِ، فلمَّا قَضَىٰ رسول الله ﷺ صَلاتَهُ، جَلَسَ علىٰ الْمِنْبَرِ وهو يَضْحَكُ، فقال: «**لِيَلْزَمْ كُلُّ إِنْسَانٍ مُصَلَّاهُ**»، ثُمَّ قال: «**أَتَدْرُونَ لِمَ جَمَعْتُكُمْ؟**» قالوا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قال: «**إِنِّي والله ما جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَةٍ ولا لِرَهْبَةٍ، وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ لأَنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ كان رَجُلًا نَصْرَانِيًّا، فَجَاءَ فَبَايَعَ، وَأَسْلَمَ، وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذي كنت أُحَدِّثُكُمْ عن مَسِيحِ الدَّجَّالِ: حدَّثني أَنَّهُ رَكِبَ في سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ مع ثَلاثِينَ رَجُلًا من لخمٍ وَجُذَامَ، فَلَعِبَ بِهِمْ المَوْجُ شَهْرًا**

في الْبَحْرِ، ثُمَّ أرفَؤوا[1] إلىٰ جَزِيرَةٍ في الْبَحْرِ حتَّىٰ مَغْرِبِ الشَّمْسِ، فَجَلَسُوا في أَقْرُب[2] السَّفِينَةِ، فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ، فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ[3] كَثِيرُ الشَّعَرِ، لا يَدْرُونَ ما قُبُلُه من دُبُرِهِ من كَثْرَةِ الشَّعَرِ، فَقَالُوا: وَيْلَكِ! ما أَنْتِ؟

فقالت: أنا الجسَّاسَةُ.

قالوا: وما الجسَّاسَةُ؟

قالت: أَيُّهَا الْقَوْمُ! انْطَلِقُوا إلىٰ هذا الرَّجُلِ في الدَّيرِ؛ فإنَّه إلىٰ خَبَرِكُمْ بِالْأَشْوَاقِ.

قال: لَمَّا سَمَّتْ لنا رَجُلًا؛ فَرِقْنَا منها أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً؛ قال: فَانْطَلَقْنَا سِرَاعًا حتَّىٰ دَخَلْنَا الدَّيْرَ؛ فإذا فيه أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا، وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا، مَجْمُوعَةٌ يَدَاهُ إلىٰ عُنُقِهِ ما بين رُكْبَتَيْهِ إلىٰ كَعْبَيْهِ بِالْحَدِيدِ.

قُلْنَا: وَيْلَكَ! ما أنت؟!

قال: قد قَدَرْتُمْ علىٰ خَبَرِي، فَأَخْبِرُونِي: ما أَنْتُمْ؟

قالوا: نَحْنُ أُنَاسٌ من الْعَرَبِ رَكِبْنَا في سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ، فَصَادَفْنَا الْبَحْرَ حين اغْتَلَمَ، فَلَعِبَ بِنَا الموْجُ شَهْرًا، ثُمَّ أَرْفَأْنَا إلىٰ جَزِيرَتِكَ هذه، فَجَلَسْنَا في أَقْرُبِهَا، فَدَخَلْنَا الْجَزِيرَةَ، فَلَقِيَتْنَا دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ لا يُدرَىٰ ما قُبُلُهُ من دُبُرِهِ من كَثْرَةِ الشَّعَرِ، فَقُلْنَا: وَيْلَكِ! ما أَنتِ؟ فقالت: أنا الْجَسَّاسَةُ، قُلْنَا: وما الْجَسَّاسَةُ؟ قالت: اعْمِدُوا إلىٰ هذا الرَّجُلِ في الدَّيْرِ[4]؛ فإنَّه إلىٰ خَبَرِكُمْ بِالْأَشْوَاقِ، فَأَقْبَلْنَا إِلَيْكَ سِرَاعًا، وَفَزِعْنَا منها، ولم نَأْمَنْ أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً.

---

(١) **ارفؤوا**: يقال أَرْفَأْت السفينةَ: إذا قرَّبتها من الشطّ، والموضع الذي تشد فيه المرفأ، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٢٤١).

(٢) **أَقْرُب** -بضم الراء-: سفن صغار تكون مع السفن الكبار كالجنائب لها، يتصرَّف فيها الركاب لقضاء حوائجهم، واحدها: قارَب، وجمعه: قوارب؛ وأمَّا أقرب فهو صحيح؛ ولكنه خلاف القياس، وقيل: أقرُب السفينة: أدانيها، وما قارَب الأرضَ منها. انظر «شرح النووي علىٰ صحيح مسلم» (١٨/ ٨١).

(٣) **أهلب**: أي كثيرة الشعر، ذَكر الصِّفَة لأنَّ الدَّابَّة تَقَعُ علىٰ الذَّكر والأنثىٰ، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٢٦٥).

(٤) **الدَّير**: خانُ النَّصارىٰ، جمعه: أدْيارٌ، انظر «القاموس المحيط» (ص/ ٥٠٦).

فقال: أَخبِرُونِي عن نَخْلِ بَيْسَانَ[1]؛ قُلْنَا: عن أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ؟ قال: أَسْأَلُكُمْ عن نَخْلِهَا: هل يُثْمِرُ؟ قُلْنَا له: نعم، قال: أَمَا إنه يُوشِكُ أَنْ لاَ تُثْمِرَ.

قال: أَخْبِرُونِي عن بُحَيْرَةِ الطَّبَرِيَّةِ؛ قُلْنَا: عن أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ؟ قال: هل فيها مَاءٌ؟ قالوا: هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ؛ قال: أَمَا إِنَّ مَاءَهَا يُوشِكُ أَنْ يَذْهَبَ.

قال: أَخْبِرُونِي عن عَيْنِ زُغَرَ[2]؛ قالوا: عن أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَخْبِرُ؟ قال: هل في الْعَيْنِ مَاءٌ؟ وَهَلْ يَزْرَعُ أَهْلُهَا بِمَاءِ الْعَيْنِ؟ قُلْنَا له نعم، هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ، وَأَهْلُهَا يَزْرَعُونَ من مَائِهَا.

قال: أَخْبِرُونِي عن نَبِيِّ الْأُمِّيِّينَ؛ ما فَعَلَ؟ قالوا: قد خَرَجَ من مَكَّةَ، وَنَزَلَ يَثْرِبَ، قال: أَقَاتَلَهُ الْعَرَبُ؟ قُلْنَا: نعم، قال: كَيْفَ صَنَعَ بِهِمْ؟ فَأَخْبَرْنَاهُ: أَنَّهُ قد ظَهَرَ علىٰ من يَلِيهِ من الْعَرَبِ، وَأَطَاعُوهُ، قال لهم: قد كان ذلك؟! قُلْنَا: نعم.

قال: أَمَا إِنَّ ذَاكَ خَيْرٌ لهم أَنْ يُطِيعُوهُ، وَإِنِّي مُخْبِرُكُمْ عنِّي: إِنِّي أنا الْمَسِيحُ! وإِنِّي أُوشِكُ أَنْ يُؤْذَنَ لي في الْخُرُوجِ، فَأَخْرُجَ، فَأَسِيرَ في الأرض، فلا أَدَعَ قَرْيَةً إلا هَبَطْتُهَا؛ في أَرْبَعِينَ لَيْلَةً غير مَكَّةَ وَطَيْبَةَ، فَهُمَا مُحَرَّمَتَانِ عَلَيَّ كِلْتَاهُمَا، كُلَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ وَاحِدَةً أو وَاحِدًا مِنْهُمَا اسْتَقْبَلَنِي مَلَكٌ بيدِه السَّيْفُ صَلْتًا يَصُدُّنِي عنها، وَإِنَّ علىٰ كل نَقْبٍ منها مَلائِكَةً يَحْرُسُونَهَا».

قالت -أي: فاطمة بنت قيس-: قال رسول اللَّهِ ﷺ -وَطَعَنَ بِمِخْصَرَتِهِ[3] في الْمِنْبَرِ: «هذه طَيْبَةُ! هذه طَيْبَةُ! هذه طَيْبَةُ! -يَعْنِي: الْمَدِينَةَ- أَلَا هل كنت حَدَّثْتُكُمْ ذلك؟»، فقال النَّاس: نعم، «فإِنَّه أَعْجَبَنِي حَدِيثُ تَمِيمٍ أَنَّهُ وَافَقَ الَّذي كنتُ أُحَدِّثُكُمْ عنه وَعَنْ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ، أَلَا إِنَّه في بَحْرِ الشَّام، أو بَحْرِ الْيَمَنِ؛ لا،

---

(١) بَيْسان: من أرض الأردن، بها عيون ومياه. انظر «معجم البلدان» (٢/ ٢٠٢).

(٢) عين زُغَر: عَيْن بالشَّام من أرض البَلْقاءِ، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٧٤٩).

(٣) بمخصرته: ما يُتَوَكَّأُ عليه كالعَصا ونحوِه، وما يأخذه المَلِكُ يُشيرُ به إذا خاطب، والخَطيبُ إذا خطب، انظر «القاموس المحيط» (ص/ ٤٩٢).

بَلْ مِن قِبَلِ الْمَشرِقِ ما هو[1]! مِن قِبَلِ الْمَشْرِقِ ما هو! مِن قِبَلِ الْمَشرِقِ ما هو! . .
وأَوْمَأَ بيدِه إلىٰ الْمَشْرِقِ.

قالت: فَحَفِظْتُ هذا مِن رسول اللَّهِ ﷺ»[2].

(١) من قبل المشرق ما هو: لفظة (ما) زائدة صلة للكلام، ليست بنافية، والمراد إثبات أنه فىٰ جهة المشرق، انظر «شرح صحيح مسلم» (١٨/ ٣٣).

(٢) أخرجه مسلم في (ك:الفتن وأشراط السَّاعة، باب: قصَّة الجسَّاسة، رقم:٢٩٤٢).

المَطلب الثاني
سَوْق المعارضاتِ الفكريَّة المعاصرة
لحديث الجسَّاسةِ

تنقسم مواقف المخالِفين مِن المعاصرين مِمَّا دَلَّ عليه هذا الحديث إلىٰ موقفين[1]:

الموقف الأوَّل: مَن ذهب إلىٰ ردِّ الحديث ضِمنًا لا تصريحًا.

الموقف الثَّاني: مَن رَدَّهُ تَصْريحًا.

فأمَّا الموقف الأوَّل: فيتَمثَّل في كلِّ مَن ردَّ الأحاديث الدَّالَّة علىٰ خروج الدَّجال وطَعن فيها بعامَّة؛ فرَدُّ تلك الأحاديث يَلحَق بها مِن باب أَوْلىٰ «حديثُ الجسَّاسة»[2].

وأمَّا الموقف الثَّاني: فأوَّل مَن علِمتُ تَولَّىٰ رَدَّ هذا الحديث صَراحةً: (محمَّد رشيد رضا)، مُجلِبًا عليه بأوقارٍ مِن المُعارَضات مِن كِلا جِهتي الرِّواية والدِّراية.

فكان مِمَّا قاله في هذا الحديث:

«إنَّ روايةَ الرَّسول ﷺ عن تميم الدَّاري إنْ سَلِم سَندُها من العِلل: هل

(١) «دفع دعوىٰ المعارض العقلي» (ص/ ٤٦٠).

(٢) وعلىٰ هذا؛ فكلٌّ من طوائف الجهمية والخوارج، وجماعات من المعتزلة، هم ممن يأبىٰ القبول بدلالة حديث الجسَّاسة.

تجعل الحديثَ مُلحَقًا بما حَدَّث به النَّبي ﷺ مِن تلقاء نفسه، فيُجْزَمُ بصدق أصله، قياسًا علىٰ إجازته ﷺ أو تقريره للعمل إذ يدلُّ [علىٰ] حلِّه وجوازه؟

والظَّاهرُ لنا أنَّ هذا القياسَ لا مَحَلَّ له هنا، والنَّبي ﷺ ما كان يَعلم الغيب؛ فهو كسائرِ البَشر يحْمِل كلامَ النَّاس علىٰ الصِّدق؛ إذا لم تحُفَّ به شبهة، وكثيرًا ما صَدَّق المنافقين والكُفَّار في أحاديثِهم، وحديث العُرَنِيين[1] وأصحاب بئر مَعونة[2] ممَّا يدلُّ علىٰ ذلك، وإنَّما كان يعرف كذِب بعضَ الكاذبين بالوَحي، أو بعض طرق الاختبار، أو أخبار الثِّقات، ونحو ذلك مِن طُرق العلمِ البشريِّ، وإنَّما يمتاز عن غيرهم بالوحي، والعصمة من الكذب، وما كان الوحي ينزل إلاَّ في أمر الدِّين، وما يتعلَّق بدعوتِه وحفظِه وحفظ ما جاء به؛ وتصديقُ الكاذب ليس كذبًا . . »[3].

وممَّا قاله أيضًا:

« . . هل يجب أن تكون حكايته ﷺ لما حدَّث به تميم تصديقًا له؟ وهل كان ﷺ مَعصومًا مِن تصديقِ كلِّ كاذبٍ في خبر؛ فيُعَدُّ تصديقُه لحكايةِ تميم دليلًا علىٰ صدقه فيها؟ ويُعَدُّ ما يرِدُ عليها مِن إشكالٍ واردًا علىٰ حديث له حكم المرفوع؟ . . إنَّ ما قالوه في العصمة لا يدخل فيه هذا، فالمُجمَع عليه هو العصمة في التَّبليغ عن الله تعالىٰ، وعن تعمُّد عصيانه بعد النُّبوة . . وتصديقُ الكاذب لا يُعدُّ ذنبًا . . »[4].

وممَّن نَسج بعده علىٰ منوالِه: (محمَّد أبو ريَّة)، وسيأتي نصُّ كلامه -قريبًا-. وجاء بعده (أبو الأعلىٰ المَوْدودي) فنَبَز الحديثَ بأنَّه «أسطورةٌ ووَهْم»!

---

(١) رواه البخاري في (ك: الوضوء، باب: أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها، رقم: ٢٣٣)، ومسلم في (ك: القسامة، باب: حكم المحاربين والمرتدين، رقم: ١٦٧١).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: غزوة الرجيع، ورعل، وذكوان، وبئر معونة، رقم: ٤٠٨٨)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع لصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة، رقم: ٦٧٧).

(٣) «مجلة المنار» (١٩/ ٩٧).

(٤) «تفسير المنار» (٩/ ٤٩٥-٤٩٧).

وقال: «إنَّ الأمر الَّذي تحقَّقتُ فيه: أنَّه (أسطورة) هو ذلك الوَهم الَّذي يؤكِّد أنَّ الدجَّال محبوسٌ في مكانٍ ما»[1].

وآخر مَن علمتُه كتَبَ في هذا الحديث يردُّه د. حاكم المطيري في كُتَيِّبه «دراسة لحديث الجساسة، وبيان ما فيه من العلل في الإسناد والمتن».

قلتُ: ومِن المُتحقَّق علمُه بين نُقَّاد الحديث صِحَّة إسنادِ حديثِ فاطمة بنت قيس، وبراءةُ متنِه ممَّا يُستنَكر، وإن كان فيه ما قد يُستشكَل علىٰ بعضِ الأذهان، ولا أعلمُ حتَّىٰ ساعتي هذه مَن رَدَّه وطَعَن فيه مِن الأئمَّة المُعتبَرين قديمًا أو حديثًا؛ بل البخاريُّ مع إعراضِه عن إخراجِه، واكتفائِه بإخراجِ حديثِ جابرِ الواردِ في ابن صيَّاد[2]؛ سالِكًا في ذلك نوعًا مِن مسالِك التَّرجيح: قد صرَّحَ بصِحَّتِه، كما سيأتي عليه البَيانُ تفصيلًا في موضعِه مِن هذا المَبحث.

وكذا صَرَّح بصحَّتِه غيرُ واحدٍ مِن أئمَّة الحديثِ، منهم:

التِّرمذيُّ في قوله: «حَسن صَحيح غَريب»[3].

وصَحَّحَه الدَّارقطنيُّ[4]، وابن عبد البرِّ[5]، بل عَدَّه أبو نُعيم الأصبهانيُّ مِن الأحاديث المُتَّفق علىٰ صِحَّتِها[6]؛ بل لا تَكاد تَرىٰ مُصَنَّفًا في علومِ الحديثِ إلَّا مَثَّل به علىٰ روايةِ الأكابر عن الأصاغِر، لروايةِ النَّبي ﷺ ما سمِعه عن تميمٍ للصَّحابة.

وعلىٰ هذا؛ كان النَّظر مِنَّا مُتوجِّهًا إلىٰ ما ثوَّره (رشيد رضا) وغيرُه علىٰ هذا الحديث مِن معارضات عقليَّةٍ، فكان أبرز ما وجدناه منهم عليه من نَقداتٍ مُنتظِمٌ في المعارضاتِ التَّالية:

---

(١) «الرسائل والمسائل» لأبي الأعلىٰ المودودي (١/ ٤٧)، نقلًا عن «زوابع في وجه السنَّة» (ص/ ٢١٠).

(٢) سيأتي تخريجه قريبًا.

(٣) «جامع الترمذي» (٤/ ٥٢١).

(٤) «المؤتلف والمختلف» للدراقطني (٢/ ١٠٥٨).

(٥) «الاستذكار» (٨/ ٣٣٣).

(٦) «حلية الأولياء» (٨/ ١٣٦).

المعارضة الأولىٰ: أنَّ الدَّواعي مُتوافرة لاستفاضةِ هذا الحديث لو كان حقيقةً، ورواية الآحادِ مِن النَّاس له مَظِنَّة قويَّة لنكارتِه.

وفي تقريرِ هذا الاعتراض، يقول (رشيد رضا):

«مِن عِلل الحديث: أنَّه مِن الأحاديث الَّتي تَتوفَّر الدَّواعي علىٰ نقلها بالتَّواتر، لغرابة موضوعِه، ولاهتمام النَّبي ﷺ به، وجمعِه النَّاس له، وتحديثِه به علىٰ المنبر، واستشهادِه بقول تميمٍ علىٰ ما كان حدَّثهم به قبل إسلامه، ولسماع جمهور الصَّحابة له منه ﷺ، فمِن غير المعقول ألَّا يُروىٰ إلَّا آحاديًا؛ ويؤيِّده امتناع البخاريِّ عن إخراجِه في «صحيحه»، لشدَّةِ تحرِّيه . .»[1].

المعارضة الثَّانية: علىٰ فرضِ صحَّة الواقعةِ، فإنَّ النَّبي ﷺ لم يُقِرَّ تميمًا رضي الله عنه علىٰ كلِّ حديثِه، وأنَّ في إبطالِه ﷺ لبعضِ حديثِه نَزعًا للثِّقةِ مِن باقيه، وعلىٰ فرضِ تصديقِ النَّبي ﷺ لكلِّه، فليس هو مَعصومًا مِن تصديقِ الكَذَبة.

ولتقرير هذه الاعتراضِ المتفرِّع إلىٰ اثنين، استشهدَ (رشيد رضا) بكلام للطيِّبي مَفاده: أنَّ ظاهر قوله ﷺ: «**أَلَا إِنَّه في بَحْرِ الشَّام، أو بَحْرِ الْيَمَنِ؛ لا، بَلْ مِن قِبَلِ الْمَشْرِقِ ما هو . .**»، يدلُّ علىٰ تصديقِه لتميم أوَّلَ الأمر، ثمَّ كُوشِف ﷺ في موقفِه بأنَّه في جهةِ المشرق، وليس في أحد البَحرين، فأعقبَ (رشيد رضا) هذا النَّقل عنه بقوله:

«إنَّ نفيَ النَّبي ﷺ لبعض قولِ تميم يُبطل الثِّقة به كلِّه، ويحصر عجبَه ﷺ في شيءٍ واحدٍ منه لا يُعرَف بالرَّأي، وهو موافقتُه لما سَبق إخباره به ﷺ مِن ظهورِ الدَّجال، وكونِه لا يدخل مكَّة ولا المدينة، وإن بقيَ الإعجاب ممَّا ذُكر منه في مَحلِّه . .»[2].

ثمَّ انتقلَ إلىٰ تقريرِ الشُّبهةِ الثَّانيةِ في عدمِ عصمتِه ﷺ مِن تصديق الكاذب، وقد سَبق كلامه في أصحابِ الموقفِ الثَّاني مِن حديث الجسَّاسة، فأغنىٰ عن إعادتِه هنا.

---

(١) «تفسير المنار» (٩/ ٤١٠).

(٢) «تفسير المنار» (٩/ ٤١٣).

المعارضة الثَّالثة: أنَّ الحِسَّ يَقضي بعدمِ صِحَّة هذا الحديث، وبيان ذلك:

أنَّ الجزيرة الَّتي رَفأَ إليها تميم ﷺ وأصحابه بسفينتِهم لن تعدو أن تكون في إحدىٰ البِحار المحيطة بالجزيرة العربيَّة أو القريبة منها، وكلُّها قد مسَحَها علماء البِحار في هذه الأزمنة مَسحًا؛ فلو صَحَّ وجود هذه الجزيرة، ووجود الدجَّال فيها: لتوافرت هِمَمهم علىٰ نقلِ ذلك، ولعَرَفه النَّاس.

وفي تقرير هذا، يتساءَل (رشيد رضا) سُؤالَ مستنكرٍ:

«أين هذه الجزيرة الَّتي رَفأَ إليها تميم وأصحابه في سفينتهم؟ إنَّها في بحر الشَّام، أو بحر اليَمن؛ كما في اللَّفظِ المرفوعِ -إنْ صحَّ الحديث-؛ أي: في الجهةِ المقابلةِ لسواحلِ سورية مِن البحر المتوسِّط، أو الجهة المجاورة لشواطئ اليَمن من البحر الأحمر: وكلٌّ مِن البَحرين قد مَسَحه البحَّارة في هذه الأزمنة مَسْحًا، وجابوا سطحَهما طولًا وعرضًا، وقاسوا مياهَهما عُمقًا عُمقًا، وعَرفوا جزائرَهما فردًا فردًا؛ فلو كان في أحدِهما جزيرةٌ فيها دير، أو قصرٌ حُبس فيه الدَّجال، وله جسَّاسة فيها تُقابل النَّاس، وتنقل إليه الأخبار: لعَرف ذلك كلَّه كلُّ الناس»(١).

ومثله (محمود أبو ريَّة)، لكن بنبرةِ المُستهزِئ قال: «لعلَّ علماء الجغرافيا يَبحثون عن هذه الجزيرة، ويعرفون أين مكانها مِن البحر! ثمَّ يخبروننا؛ حتَّىٰ نرىٰ ما فيها من غرائب الَّتي حدَّثنا بها سيِّدنا تميم الداري ﷺ . .»(٢).

أمَّا (محمَّد الغزاليُّ)، فقد عَبَّر عن هذه المعارضةِ نفسِها بأسلوبه الأدبيِّ المعهود، قائلًا:

«وهَاكُم مَوقفًا آخرَ مِن واعظٍ يحبُّ الحكايات، ويَستنصِتُ النَّاسَ بما تحوي من العجائب! قال: إنَّ الدجَّال موجود الآن في إحدىٰ الجُزر ببحر الشَّام أو بحر اليَمن، مشدود الوِثاق، وقد رآه تميم الدَّاري بعدما غرق في السَّفينة الَّتي كان يركبها هو وصحبُه، وتحادثوا معه، وهو علىٰ وشك الخروج!

---

(١) «تفسير المنار» (٩/ ٤٩٤).

(٢) «أضواء علىٰ السنة المحمدية» (ص/١٨٣- هامش رقم [٢]).

وقد حدَّثتْ بذلك فاطمة بنت قيس في سياقٍ طويلٍ!

قال لي طالب يسمع الدَّرس: هل يمكن أن نذهبَ في رحلةٍ إلىٰ هذه الجزيرة؛ لنرىٰ الدَّجال؟

قلتُ له: وماذا تفعل برؤيتِه؟ الدَّجالون كثيرون، وإذا تحصَّنت بالحقِّ نَجوتَ منهم، ومن كبيرِهم عندما يخرج!

قال: ألم يزُرْ أحدٌ هذه الجزيرة بعد تميم الدَّاري؟

فآثرتُ السُّكوتَ، وحرَّفْتُ الطَّالبَ عن الموضوع بلباقةٍ.

إنَّ أساطيلَ الرُّومان، والعرب، والتُّرك، والصَّليبيِّين؛ تجوب البحرَ الأبيض المتوسِّط والأحمر من بضعة عشر قرنًا، ولم ترَ هذه الجزيرة؛ وفي عصرنا هذا طُرِق كلُّ شِبرٍ في البرِّ والبحر، والتُقِطت صورٌ لأعماقِ المحيطات عن طريقِ الأقمار الصناعيَّة، فأين تقع هذه الجزيرة؟!..»[1].

المعارضة الرَّابعة: أنَّ الحديثَ مُعارَضٌ بقول النَّبي ﷺ: «لا تَأتي مائة سَنةٍ وعلىٰ الأرض نفسٌ منفوسةٌ اليوم»[2]:

فلو كان الدَّجال مَوجودًا وقتَها لهلَك قبل تمامِ المائة، ولعارَضَ ما ثَبت قطعًا مِن خروجِه قُبيل السَّاعة.

يقول محمَّد العُثَيمين (ت١٤٢١هـ) في تقريرِ هذه المعارضة: «ثَبَت في «الصَّحيحين» عن النَّبي ﷺ قال: «**إنَّه علىٰ رأسِ مائةِ سنةٍ، لا يبقىٰ علىٰ وجهِ الأرضِ مِمَّن هو عليها اليوم أحَد**»، فإذا طَبَّقنا هذا الحديث علىٰ حديثِ تميم الدَّاري ﷺ، صارَ مُعارضًا له؛ لأنَّ ظاهرَ حديث تميم الدَّاري ﷺ أنَّ هذا الدَّجال يبقىٰ حتَّىٰ يخرج، فيكون معارضًا لهذا الحديث الثَّابت في الصَّحيحين»[3].

---

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٠٣-٢٠٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (برقم: ٢٥٧٣).

(٣) «مجموع فتاوىٰ ورسائل العثيمين» (٢/ ٢٠).

المعارضة الخامسة: أنَّ في طلب النَّبي ﷺ لتأييدِ رَجلٍ مِن أهل الكتاب لِما كان يحدِّث به: حَطٌّ من شأنِه، واستغنائِه بتصديقِ الله تعالىٰ له في القرآن الكريم:

يقول (جعفر السُّبحاني): «إذا كان ﷺ هو أعلمَ الأمَّة، فكتابه هو المهيمن علىٰ جميع الكتب السَّماوية .. فإذا كان الأمر كذلك، فما هي الحاجة للحصول علىٰ تأييدِ تميم الدَّاري لصحَّةِ كلامِه؟! وهذا يحطُّ مِن شأنِ النَّبي ﷺ وكتابه المُنزَّل، فتميمٌ الدَّاري أحوج إلىٰ تأييدِ النَّبي ﷺ»[1].

(١) «الحديث بين الرواية والدراية» (ص/ ١٩١).

المَطلب الثَّالث
دفع المُعارضاتِ الفكريَّةِ المعاصرةِ
عن حديثِ الجسَّاسة

أمَّا عن المعارض الأوَّل: وهو دعوىٰ ردِّ الحديث لعَدمِ استفاضتِه، مع توفُّر الدَّواعي لذلك، فالجواب عنه:

أنَّ تلك الدَّواعي لنقلِ الحديث مُتواترًا كما قرَّرها (رشيد رضا) لا توجِبُ أن يكونَ الحديثُ كذلك مِن جِهة واقع الرِّواية، فإنَّ عددًا مِن المَرويَّات قد تَوَفَّرت لها ذات الشُّروط لم تبلُغنا بالتَّواتر، هي مع ذلك ممَّا يقرُّ (رشيد رضا) بصحَّتها بلا شكٍّ، مثل خطبة حجَّة الوَداع، وقد كانت في جمعٍ لم يعرف الإسلام مثله عددًا في عهد النُّبوة، ومع ذلك لم يروِها إلَّا آحاد قلائل.

فإن قيل: قد يُستشكَل علىٰ هذا الجواب أمور، منها:

أنَّ أهل الأصولِ علىٰ أنَّ خَبر الواحدِ فيما تَتوافر الدَّواعي علىٰ نقلِه، إذا انفردَ الواحدُ بروايتِه عن باقي الخَلقِ لم يُقبَل؛ لكونِ الدَّواعي علىٰ نقلِه مُتوفِّرة عَقلًا وطَبعًا؛ إمَّا لغرابتِه، وإمَّا لتعلُّقِه بأصلٍ مِن أصول الدِّين، ولم يخالف في هذا إلَّا الإماميَّة، فقالوا بقَبولِه[1].

---

(١) انظر «المستصفىٰ» للغزالي (ص/ ١١٤)، و«المحصول» للرازي (٤/ ٢٩٢)، و«روضة الناظر» لابن قدامة (١/ ٣٠٠)، و«الإحكام» للآمدي (٢/ ٤١)، و«البحر المحيط» للزركشي (٦/ ١٢٣).

وحديث الجسَّاسة هذا يُشبِه أن يكونَ مِن هذا النَّوع الَّذي تَتوافر الدَّواعي لنقلِه عن جمعٍ لا عن فرد، فهي خطبة عامَّة، خَصَّها النَّبي ﷺ بالنِّداءِ، وحَضرَها جَمعٌ مِن المسلمين رِجالًا ونِساءً، وقد حَوَت مِن أعاجيبِ الأخبارِ ما حَوَت.

والَّذي أرَاه سديدًا في ردِّ هذا الاستشكال، أن يُقال:

ليس الحديث غريبًا فردًا كما تَوَهَّمَه مَن رَدَّ الحديثَ، فقد شاركَ فاطمةَ بنتَ قيسٍ في روايتِها هذه الحادثةَ بعضُ أصحابِ النَّبي ﷺ، حيث قال ابن حجرٍ عند شرحِه للحديث: «قد تَوهَّم بعضُهم أنَّه غريب فَرد، وليس كذلك، فقد رواه مع فاطمة بنت قيس: أبو هريرة، وعائشة، وجابر»[(١)].

والتَّحقيق عندي أنَّ الحديث قد تابعَ فاطمةَ فيه اثنان مِن الصَّحابة لا ثلاثة كما قال ابن حجر، أعني بالاثنين: أبا هريرة، وعائشة؛ فأمَّا جابر فلا يثبتُ عنه؛ وتفصيل ذلك في الآتي:

أمَّا حديث أبي هريرة ﷺ:

فقد جاء مِن طريقِ مجالد بن سعيد عن الشَّعبي في آخر روايتِه لحديث فاطمة بنت قيس، يقول فيه الشَّعبي: «. .فلقيتُ المحرَّرَ بنَ أبي هريرة، فحدَّثتُه حديثَ فاطمة بنت قيس، فقال: أَشهدُ علىٰ أبي أنَّه حدَّثني كما حدَّثَتك فاطمةُ، غير أنَّه قال: قال رسول الله: إنَّه نحو المشرق. .»[(٢)].

ومُجالد بن سعيد هذا وإن كان ضعيفًا في الأصل[(٣)]، لكن تابَعه عن الشَّعبي: سليمانُ بن أبي سليمان الشَّيباني[(٤)]، وهو ثِقة حافظ، حديثُه في غِنىٰ عن متابعةِ ثِقةٍ، فضلًا عن مثلِ مُجالد.

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٣٢٨/١٣).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٨/٤٥، رقم: ٢٤١٠٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥١٠/٧، رقم: ٣٧٦٣٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٣/٢٤، رقم: ٩٦١).

(٣) انظر «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص/١٣٠)، و«المجروحين» لابن حبَّان (١٠/٣)، و«الكامل» لابن عدي (١٠/ ١٣-١٧).

(٤) كما عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٢/٢٤، رقم: ٩٦٠)، وابن منده في «الإيمان» (٩٥٠/٢، رقم: ١٠٥٧) بسندٍ صحيح إليه.

وكذا المُحرَّر في روايتِه عن والدِه أبي هريرة ﷺ تحديثَه بما في حديث فاطمة، قد جاء له شاهدٌ عن أبيه مِن طريق: محمَّد بن أبي بكر المقدَّمي، عن سعد بن زياد، عن نافع مولىٰ حمنة، عن أبي هريرة ﷺ: أنَّ النَّبي ﷺ استوَىٰ علىٰ المنبر، فقال: حدَّثني تميم الدَّاري، فرأىٰ تميمًا في ناحيةِ المسجد، فقال: قُمْ يا تَميم، فحَدِّث النَّاسَ بما حدَّثتني، فقال: كنَّا في جزيرة في البحر . .»، وذَكَر حديثَ الجسَّاسة[1].

وهذا إسناد وإن لم يكُن بالمَتين[2]، لكن يصلحُ مثله مقويًا لحديثِ المُحرَّر بن أبي هريرة؛ ويتحصَّل من ذلك ثبوت حديثِ تميمٍ في الجسَّاسة عن أبي هريرة ﷺ.

وأمَّا متابعة عائشة ﷺ:

فقد جاءت مِن نفسِ طريق مجالد بن سعيد السَّابق آخرَ روايةِ الشَّعبي، حيث ورَد فيه مع سؤالِه للمُحرَّر عن حديث فاطمة: سؤالُه لمحمَّد بن القاسم عن قصَّة تميم، فكان جوابُ محمَّدٍ له بقولِه: «أشهدُ علىٰ عائشةَ أنَّها حَدَّثتني كما حدَّثَتك فاطمةُ. .»[3].

وكما الحال في روايةِ المُحرَّر، قد صَحَّت هذه الفقرة عن عائشةَ مِن نفسِ

(١) أخرجه أبو يعلىٰ بهذا الإسناد كما في «البداية والنهاية» لابن كثير (١٩/١٣٧)، وأبو عوانة في «مسنده» (٩٨/٢، رقم: ١٧٩٣).

(٢) فإنَّ سعد بن زياد وإن ذكره ابن حبَّان في «الثقات»، قال فيه أبو حاتم (٨٣/٤): «يُكتَب حديثه، ليس بالمَتين».

ونافع مولىٰ حمنة، ترجم له البخاري في «تاريخه» (٨/ ٨٣-٨٤)، وابن أبي حاتم (٨/ ٤٥٣-٤٥٤) ولم يذكرا فيه حكمًا، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات، ولم يذكر سماعًا عن أبي هريرة، فلا يُدرىٰ أسمع منه أم لا.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٨/٤٥، رقم: ٢٤١٠٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٥١٠، رقم: ٣٧٦٣٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٣/٢٤، رقم: ٩٦١).

طريق سليمان الشَّيْباني، غير أنَّ المَسئول فيه ليس محمَّدَ بنَ القاسم -كما في روايةِ مجالد بن سعيد- بل عبد الرَّحمن بن أبي بكر، وهو الصَّحيحُ في إسنادِه[١].

وأمَّا عن متابعة جابر بن عبد الله ﷺ:

فالصَّواب أنْ لا أصلَ لهذا الحديث عنه! فلستُ أُرَاه إلَّا مِن تخاليطِ **الوَليد بنِ جميع**[٢] وأوهامِه، إذْ جعَلَه عن أبي سلمة عن جابر[٣]، والصَّواب المَعروف فيه أنَّه: عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس كما قال الدَّارقطني[٤]؛ وقد نَصَّ ابنُ عَديٍّ علىٰ أنَّ الوليد لم يُتابَع عليه، وعَدَّه مِن مناكيرِه[٥]، واستغربه ابن كثير جدًّا[٦].

فلا وجهَ عندي لاكتفاءِ ابن حجرٍ[٧] والألبانيِّ[٨] بظاهرِ هذا الإسنادِ لتحسينِه وهو بهذا النَّحوِ مِن العِلَّة[٩].

---

(١) فإنَّه من رواية **أسباط بن محمَّد** عن سليمان الشيباني، كما في «مشكل الآثار» للطحاوي (٧/ ٣٨٩، رقم: ٢٩٤٧) و«الإيمان» لابن منده (٢/ ٩٥٠، رقم: ١٠٥٧)، وأسباط ثِقة ثبَت في الشَّيباني.
أمَّا ما جاء في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٤/ ٣٩٢، رقم: ٩٦٠) من طريق **محمَّد بن فضيل** عن سليمان الشيباني أنَّ المَسئول في الحديث هو عبد الله بن أبي بكر الصِّديق: ففضلًا عن كونِ أسباط أوثق من محمَّد بن فضيل، فتكون نسبة حديث عائشة إلىٰ عبد الرَّحمن أرجحَ من هذه الجِهة، فإنَّ عبد الله بن أبي بكر تُوفيَّ مُبكرًا في سنة (١١هـ)، أي قبل أن يسمع الشَّعبي الحديث من فاطمة إبَّانَ خلافة معاوية، فكيفَ يلتقيه الشَّعبي ويسأله عن حديث فاطمة؟! وعبد الرَّحمن بن أبي بكر قد عاشَ بعد (٥٣هـ)، فمنه سمِع الشَّعبي، فعُلم بهذا أنَّ ذكرَ عبدِ الله وَهم مِن ابن فضيل.

(٢) الوليد بن عبد الله بن جميع (ت١٦٠هـ)، قال ابن حبان في «المجروحين (٣/ ٧٨)»: «كان ممَّن ينفرد عن الأثبات بما لا يُشبه حديث الثِّقات، فلمَّا فحُش ذلك منه بطل الاحتجاج به، وكان يحيىٰ بن سعيد لا يحدِّث عنه»، وقال أحمد: «ليس به بأس»، ولذا قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق يهم، ورُمي بالتَّشيع»

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (ك: الملاحم، باب: في خبر الجساسة، رقم: ٤٣٢٨).

(٤) «العِلل» للدارقطني (١٣/ ٣٩٦).

(٥) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (١٠/ ٢٦٧).

(٦) «البداية والنهاية» (١٩/ ١٣٦).

(٧) «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٦).

(٨) «قصة المسيح الدجال» (ص/ ٨٧).

(٩) عِلمًا أنَّ الألبانيَّ قد ضعَّف إسنادَ حديث جابر هذا في «ضعيف سنن أبي داود»!

ومُحصَّل القول: أنَّ خبرَ تميمٍ ﷺ ليس غريبًا تفرَّدت به صحابيَّةٌ -كما تَوهَّم مَن أنكره مِن المعاصرين- بل شهِد لصدقِه مِن الصَّحابةِ أبو هريرة، وعائشة، وناهيك بهذين إمامةً في الحفظِ والدِّين.

فكان حَقُّ الحديث أن يُعرَف بالشُّهرة لا الغُربة[1]، والمَشهور مِن الحديث مَقبول في ما تَوافَرت الدَّواعي إلىٰ نقلِه، حتَّىٰ الحنفيَّةَ قبِلوه في ما تَعمُّ به البَلوىٰ، مع أنَّهم يشترطون فيه التَّواترَ خلافًا للجمهورِ، فحكمُ المَشهورِ عندهم حكمُ المُتواترِ في هذا الباب[2].

ولَعَمري؛ إنَّ الواحدَ مِن أولاءِ الصَّحبِ الكِرامِ ﷺ، لتكفينا شهادتُه علىٰ نفسِه في ما سمِعه أو رآه مِن نبيِّه ﷺ لنصَدِّقَه فيه، ولو كان عجيبَ المَخْبَرِ، واسعَ المَحْضَر، فكيف باتِّفاقِ ثلاثتِهم علىٰ روايةِ نفسِ المَشهد؟ ثمَّ كيف لو رواه أكثرُ مِن هؤلاء، لكن لم تَتَّصِل بنا روايتَهم مِن جِهةِالتَّدوين؟!

ولذا قال ابن حجر: «دَلَّ ورُودَها علينا مِن روايةِ عائشة أمِّ المؤمنين، وأبي هريرة، وجابر وغيرهم ﷺ، علىٰ أنَّ جماعةً آخرين رَووها، وإنْ لم تتَّصلْ بنا روايتُهم»[3].

هذا كلُّه مِمَّا يَنفي عن فاطمة تُهمةَ الوَهمِ أو الخَلطِ في ما رَوته مِن قصَّة تَميم ﷺ. فليت شعري؛ كيف بعد ذلك يُقال في مثلِها أنَّها وَهِيَت في حفظِها لحديثِ نبيِّها إلىٰ دركةِ التَّخليطِ بين خطبةٍ سمعتها مِنه ﷺ علىٰ المنبر حينَ حَدَّث

(١) وأنا أتكلَّم هنا عن طبقة الصَّحابةِ لا مَن دونهم.
أمَّا دعوىٰ الألباني في كتابه «قصة المسيح الدَّجال» (ص/٨٢)، في قوله عن هذا الحديث: «إعلَم أنَّ هذه القصَّة صحيحةٌ، بل متواترة . . .»، فلا أدري وجه حكمِه هذا عليه بالتَّواتر، ولو مَع فرضِ متابعاتِ ثلاثةٍ لفاطمة ﷺ، ولا أعلمُ أحدًا سَبَقه إلىٰ ذلك.
(٢) انظر «بدائع الصَّنائع» للكاساني (١/١٤٧).
(٣) «الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة» لابن حجر (ص/٢٧).

عن الدَّجال[1]، وقصَّةٍ مُستقلَّةٍ سمعتها عن تَميم؟! . . كما يزعمُه أحدُ الباحثين[2].

أيُّ غفلةٍ هذه بَلَّغت صاحبَها أن يسمع كلام يسرُده قَصَّاصٌ يُؤنِس به سَامِعِيه، ثمَّ يَنسِب ما سمعه بطولِه إلىٰ المَعصومِ ﷺ؟! أليس هذا الخَرَف بعينِه؟!

هل يُعلَم صحابيٌّ وَقَع في مثلِ هذا الخلطِ المَشينِ بين خَبَرين مُتبايِنين، بل النَّحْلِ علىٰ النَّبي ﷺ ما لم يقُله! وبهذه الصُّورة الفَجَّة الدَّالةِ علىٰ اختلاطِ صاحبها وشديدِ غفلتِه؟![3]

أيُّ عاقلٍ يُجيز أن تَقَعَ مثل تلك الفَقيهة في مثلِ ما ادُّعيَ عليها، وقد راكَمَت في عينِ حديثِها مِن قرائنِ الحفظِ، ومُعايشتِها لتفاصيلِ أحداثِه، ما يُنْبِي عن شديدِ تثبُّتٍ منها في الإخبار، ويُحيلُ أيَّ احتمالٍ لخلطِ الأخبار؟!.

فلقد ذَكَرتْ فاطمة ﵂ أنَّها سمِعتْ بأُذُنِها النِّداءَ للصَّلاة، وأنَّها إنَّما ذَهبتْ إلىٰ المسجدِ تُجيبه، حتَّىٰ ذَكَرتْ مَكانَ جلوسِها بتدقيقٍ! ثمَّ شَرعت في وصفِ مشهدِ ما رَأته مِن حركاتِ النَّبي ﷺ قبل كلماتِه، وكيف ضحِك بدءَ خطابِهم، وماذا قال للنَّاسِ تسكينًا لارتياعِهم، وكيف أنَّ الجمعَ كان منه جرَّاءَ خبرٍ سُرَّ به، ثمَّ هو بعد سَرْدِ ما جرىٰ مِن تفاصيل القصَّةِ، استشهدَ فاطمةَ ومَن معها مِن

---

(١) وهذا أصل هذا الحديث صحَّ عن عدَّة صحابة في «الصَّحيحين» وغيرهما، وحديث فاطمة فيه رواه عنها الشَّعبي عن رسول الله ﷺ قال: **«إنَّه لم يكُن نبيٌّ قطُّ إلَّا وقد حذَّر أمَّته الدَّجال، وإنَّه فيكم أيَّتها الأمَّة، وإنَّه يطأ الأرض كلَّها غير طيبة»** أخرجه ابن راهويه في «مسنده» (٥/٢١٩، رقم: ٢٣٦٠) والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (٤/٢٥١، رقم: ٤٢٤٥).

(٢) أعني به حاكم المطيري، رئيس حزب الأمَّة بالكويت، في بحثٍ له اكتفىٰ بنشر مُلَخَّصه علىٰ موقعه الرَّسمي، وقد عنونه بـ: «دراسة لحديث الجسَّاسة، وبيان ما فيه من العِلَلِ في الإسناد والمتن»، بعد أن اعتذرت مجلة كليَّة الشَّريعة بجامعة الكويت من نشره لطوله، ورفضت عددٌ من المجلَّات العلميَّة السُّعودية والمصريَّة تحكيمَه ونشرَه لجلالةِ «صحيح مسلم»! كما يذكر الباحث نفسُه في مُقدِّمة بحثه ذلك.

(٣) **فإن قيل**: قد وقع منها الغلط في حديثِها المشهور عن المَبتوتة، ونسبتها إلىٰ النَّبي ﷺ أنَّه نفىٰ عنها السُّكنىٰ والنَّفقة! **فيُقال في ردِّ هذا الإيراد**: أنَّ ما وقع من فاطمة في حديث المَبتوتة غايتُه أن يكون عن سوء فهمٍ عنه ﷺ، لا عن سوء حفظٍ عنه! بمعنىٰ: أنَّها نَقَلَت ما فهمته منه خَبَرًا عنه، في حين أنَّ النَّبي ﷺ لم يَعني بكلامِه لها التَّعميم، فكأنَّها عَمَّمت كلامَه وحقُّه التَّخصيص، وأطلقته وحقُّه التَّقييد.

الحضورِ بـ: «**أَلَا هل كنتُ حدَّثتكُم ذلك؟**»، فذكرتْ إجابتَهم له بِنَعم، ثمَّ أنَّه ﷺ خَتَم خُطبَتَه إعجابًا بحديثِ تميم أنْ وافَق ما حدَّثهم به قبلُ عن الدَّجال، لتُنهيَ هذا السَّردَ العَجيبَ بما رأته مِن إشارتِه بيدِه الشَّريفةِ إلىٰ مكانِ خروجِه.

فمثلُ هذا لا يكون أبدًا عن وهمٍ، لا يكون إلَّا عن تعمُّدِ اختلاق! وقد برَّأ الله فاطمة ﵂ أن تقعَ في مثلِه؛ وقد علمنا مُتابعة غيرها لها فيه.

وكان مِن جَليلِ فهم ابنِ القيِّم لأنماطِ الخِطابِ ودلالاتِه، أن جَعل ما حدَّثت به فاطمةُ دليلًا في نَفسِه علىٰ صدقِ خبرِه، وفضلِ راويَتِه، كما في قوله: «إذا شئتَ أنْ تعرِفَ مقدارَ حِفظها وعلمِها، فاعرِفهُ مِن حديثِ الدَّجال الطَّويل الَّذي حدَّث به رسولُ الله ﷺ علىٰ المنبرِ، فوَعَته فاطمةُ وحفظته، وأدَّته كما سمعته، ولم يُنكِره عليها أحدٌ مع طولِه وغرابتِه»[1].

نعم؛ لم يُنكره عليها أحدٌ البتَّة، وعلىٰ مثلِ هذه الحالِ يَتنزَّل تقرير المَازَريِّ حين قال: «إنَّ الصَّاحِبَ إذا رَوَىٰ مِثلَ هذا الأمرَ العجيبَ، وأحالَ علىٰ حضورِه فيه مع سائرِ الصَّحابة، وهم يَسمعون روايتَه ودعواه حضورَهم معه، ولا يُنكِرون ذلك عليه[2]، فإنَّ ذلك تصديقٌ له يُوجِب العلمَ بصحَّة ما قال»[3].

فمَنْ ظَنَّ بها بعد كلِّ هذا ظنَّ سَوءٍ في التَّحديثِ، فإنَّا سائلوه:

لِمَ لم يَتَنبَّه أحَدٌ مِن الأئمَّة قبلك طيلةَ قرونٍ إلىٰ هذه العِلَّة في خبرِها حتَّىٰ خَرجتَ علينا تُلوِّح باكتشافِكَ؟!

أين الأمَّة مِن دعوىٰ التَّعليل هذه؟

مَن جَرُؤَ مِن علمائِها علىٰ رَمي صحابيَّةٍ بالتَّضعيفِ أو التَّخليطِ كما فعلتَ؟

فهذا عامر الشَّعبي، وهو الَّذي سمِع من فاطمةَ حديثَها عن النَّبي ﷺ في وصفِ الدَّجال، وسمِع منها أيضًا حديثَها في الجسَّاسة[4]، لم يَدَّعِ عليها هذا الخلْطَ أو تطرُّقَ الوَهمِ إليها في مَزجِهما، وقد كان أَوْلىٰ أن يَتنبَّه لذلك!

---

(١) «زاد المعاد» (٥/ ٤٧٦).

(٢) هذا لمجردِ عدم الإنكار، فكيف وقد أقرَّ فاطمةَ بنتَ قيسٍ علىٰ خيرها هذا إثنان من جِلَّة الصَّحابة؟!

(٣) «المعلم بفوائد مسلم» (٢/ ٤١٤).

(٤) وهذان هما الخَبرانِ اللَّذان اتُّهِمَ د. المطيري فاطمة بالتَّخليطِ بينهما.

ثمَّ أئمَّة العِلَل بعده أجدرَ النَّاس أن يُوَفَّقوا لبيانِ ذلك، وأوْلىٰ أن يُعِلُّوا حديثَها بهذا الانفرادِ المُدَّعىٰ.

بل أنا أقول: إنَّ في نفسِ تفرقَتِها بين هذين الخبرين وهي تُحدِّث بهما، لأكبرُ دليل علىٰ تثبُّتِها ومَزيد عنايتِها وتمييزها لِما تُنميه إلىٰ نبيِّها ﷺ مِن غيرِه!

يبقىٰ إشكال أخيرٌ قد يُشَوَّش به علىٰ أذهانِ من يعتقد صحَّة حديثِ فاطمة هذا، وهو: أنَّ عددًا مِن الصَّحابة ﷺ ظَلَّ علىٰ اعتقادِ أنَّ ابنَ صيَّادٍ(١) هو الدَّجالُ، أو كان يرتابُ فيه علىٰ أقلِّ تقدير، حتَّىٰ بعد وفاة النَّبي ﷺ، مع أنَّه قد خُطِب فيهم قبلُ بقصَّة تميم، مِن هؤلاء: ابن مسعود(٢)، وأبو سعيد الخدري(٣)، وابن عمر(٤)، وأختُه حفصة(٥)، وجابر بن عبد الله، وكان يحلِف علىٰ ذلك، فلمَّا سُئِل عن حلِفه هذا قال: «إنِّي سمعتُ عمرَ يحلِف علىٰ ذلك عند النَّبي ﷺ، فلم يُنكِره النَّبي ﷺ»(٦).

فالفَرض في حديث الجسَّاسةِ أن يكون قاطعًا للنِّزاع في ماهيَّة ابن صيَّاد بكونِه غير المَسيح الدَّجال، فإنَّ هذا مَحبوس في جزيرة، فلِم بَقوا علىٰ اعتقادِ ذلك فيه؟

---

(١) ويُقال له: ابن صيَّاد أيضًا، وسُمِّي بهما في الأحاديث، واسمه: صاف، وقيل: عبد الله، وهو من يهود المدينة، أظهر إسلامَه بعدُ، قال العلماء: وقصَّتُه مشكلة، وأمره مُشتبه في أنَّه هل هو المسيح الدَّجال المشهور أم غيره؟! ولاشكَّ في أنَّه دجَّال من الدَّجاجلة، قالوا: وظاهر الأحاديث أنَّ النَّبي ﷺ لم يُوحَ إليه بأنَّه المسيح الدَّجال ولا غيره، وإنَّما أوحي إليه بصفات الدَّجال، وكان في ابن صيَّاد قرائن محتملة، فلذلك كان النَّبي ﷺ لا يقطع بأنَّه المسيح الدَّجال ولا غيره، انظر «شرح النَّووي علىٰ مسلم» (٤٦/١٨).

(٢) كما في «مسند» لأبي يعلىٰ (١٣٢/٩، رقم: ٥٢٠٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٨٧/٧، رقم: ٢٩٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٩/١٠، رقم: ١٠١١٩) بإسناد صحيح.

(٣) كما في «صحيح مسلم» (ك: الفتن، باب: ذكر ابن صياد، رقم: ٢٩٢٧).

(٤) في «سنن أبي داود» (ك: الملاحم، باب: في خبر ابن صائد، رقم: ٤٣٣٠) بإسنادٍ صحيح.

(٥) في «صحيح مسلم» (ك: الفتن، باب: ذكر ابن صياد، رقم: ٢٩٣٢).

(٦) كما في البخاري (ك: الاعتصام، باب من رأىٰ ترك النكير من النبي ﷺ حجة، لا من غير الرسول، رقم: ٧٣٥٥)، ومسلم في (ك: الفتن، باب: ذكر ابن صياد، رقم: ٢٩٢٩).

وما يُمكننا الجواب به عن هذا جوابان، يُكمِّل أحدُهما الآخر:

أمَّا الأوَّل: فيُقال فيه باحتمالِ جهلِ مَن ذُكِر بقصَّة تميمٍ: فإنَّا لا نَتخرَّص القولَ بأنَّ حضورَ الخطبةِ كان غَفيرًا، بل لعلَّه مَشهدٌ قد فَوَّته كثيرٌ مِن الصَّحابة، خاصَّةً أنَّه كان فُجاءةً، ثمَّ بعض الغائِبين لم تبلُغه بعدُ مع ذلك، لغيابِه وقتَها عن المَدينة مدَّةً، أو لم يكُن من شأنِه الرِّواية أصلًا، إلىٰ غيرِ ذلك مِن أعذارٍ ربُّنا أعلَمُ بها.

وفي تقرير هذا الجواب يقول أبو جعفر الطَّحاوي:

«إنْ قال قائل: فكيف بَقِي ابن مسعود، وأبو ذرٍّ، وجابر ﷺ علىٰ ما كانوا عليه فيه مِمَّا قد رويتُه عنهم في هذا الباب مِمَّا قالوه فيه بعد النَّبي ﷺ؟

فكان جوابُنا له في ذلك بتوفيقِ الله ﷻ وعونِه: أنَّه قد يحتمِل أنَّ ذلك كان منهم لأنَّهم لم يعلَموا بما كان مِن رسول الله ﷺ بما حَدَّث به النَّاسَ عن تميم الدَّاري ﷺ، ولا مِن سُرورِه به، فقالوا في ذلك ما قالوا . . .»[1].

وإلىٰ مثلِه نحا البيهقيُّ في جوابِه، فقال:

«إنَّ الدَّجالَ الأكبرَ الَّذي يخرج في آخر الزَّمان غيرُ ابن صيَّادٍ، . . وكَأنَّ الَّذين يجزِمون بابنِ صيَّادٍ هو الدَّجال لم يسمعوا بقصَّة تميم، وإلَّا فالجمع بينهما بعيد جدًّا؛ إذْ كيف يلتَئِم أن يكون مَن كان في أثناءِ الحياةِ النَّبويَّة شِبهَ المُحتلِم، ويجتمعُ به النَّبي ﷺ ويسألُه، أن يكون في آخرِها شيخًا كبيرًا مَسجونًا في جزيرةٍ من جزائر البحر، مُوثَقًا بالحديدِ، يَستفهِمُ عن خبر النَّبي ﷺ هل خَرَج أو لا؟

فالأَوْلَىٰ أن يُحمَل علىٰ عدمِ الاطِّلاع.

أمَّا عمر: فيحتمل أن يكون ذلك مِنه قبلَ أن يَسمع قصَّةَ تميمٍ، ثمَّ لمَّا سمِعها لم يعُد إلىٰ الحلِفِ المذكور»[2].

(١) «شرح مشكل الآثار» (٧/٣٩١).

(٢) نصُّ البيهقي نقله ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/٣٢٦).

وأمَّا الجواب الثَّاني: فلعَلَّ ظاهرَ حديث تميم ﷺ لم يَكُن قاطِعًا في نفيِ كونِ ابن صيَّادٍ الدَّجالَ عند مَن رمَاه به من الصَّحابة، لِما ظَنَّه مِن قِرائن تقطعُ في مَجموعِها بكونِه هو، كما جَرىٰ لجابرٍ في اعتقادِه، حيث شهِدَ حلِفَ عمر ﷺ عند النَّبي ﷺ بأنَّه هو، فاستصحَبَ ما كان اطَّلعَ عليه مِن عمر ﷺ بالحضرة النَّبويَّة، فظَنَّ هذا إقرارًا قاطعًا علىٰ صدقِ المَحلوفِ عليه[١].

وهذا بخلافِ قصَّةِ تَميم، إذْ كانت ظنيَّةً في دلالتِها في نفيِ ذلك عنه؛ ذلك أنَّ ما رآه أمرٌ عَجيبٌ خارج عن العادة، فمُحتَملٌ أن يكون ما لقِيَه شيطانًا صُوِّرَ له الدَّجالَ، أو كان قرينَه، فصارَ يتكَلَّم إلىٰ تميمٍ بلسانِ الدَّجال، كأنَّه مِن بابِ التَّمثيلِ له، وهذا أمرٌ عَجَبٌ لا شكَّ.

وأمرُ الدَّجال مُلتبِسٌ علىٰ كلِّ الأحوال، يُتوقَّع منه أيُّ شيء مخالفٌ للمَألوف.

وفي تقرير ذلك يقول المُعلِّمي: «قد يأذنُ الله تعالىٰ للشَّياطين -لحكمةٍ خاصَّةٍ- فيتمثَّلون في صُوَرٍ يَراها مَن حَضَر، فأمَّا الجسَّاسة: فشيطان، وأمَّا الدَّجال: فقد قال بعضُهم إنَّه شيطان، وعلىٰ هذا فلا إشكال، كَشَف الله تعالىٰ لتميم وأصحابه فرَأوا الدَّجالَ وجسَّاسَتَه وخاطبوهما، ثمَّ عادَ حالهما إلىٰ طبيعةِ الشَّياطين مِن الاسْتِتار، وإنْ كان الدَّجال إنسانًا: فلا أرىٰ ذلك إلَّا شيطانًا مُثِّل في صورةِ الدَّجال..»[٢].

---

(١) هذا علىٰ فرضِ التَّسليم لجابر ﷺ فهمَه هذا من سكوت النَّبي ﷺ، وفيه نظر، فإنَّ مسألة ما إذا أُخبِر بحضرة النَّبي ﷺ عن أمرٍ ليس فيه حكم شرعيٌّ، هل يكون سكوته ﷺ دليلًا علىٰ مطابقةِ ما في الواقع، كما وقع لعمر هنا في حلفه علىٰ ابن صيَّاد هو الدَّجال ولم ينكِر عليه؟ فهل يدلُّ عدم إنكارِه علىٰ أنَّه هو الدَّجال كما فهمه جابر أو لا يدلُّ؟

يقول ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام» (٩٦/١): «الأقرب عندي: أنَّه لا يدلُّ؛ لأنَّ مأخذَ المسألة ومناطَها - أعني: كونَ التَّقرير حجَّةً - هو العصمةُ من التَّقرير علىٰ باطل، وذلك يتوقَّف علىٰ تحقُّق البطلان، ولا يكفي فيه عدمُ تحقُّق الصِّحة، إلَّا أن يدَّعيَ مُدَّعٍ: أنَّه يكفي في وجوب البيان عدم تحقُّق الصِّحة، فيحتاج إلىٰ بيان ذلك، وهو عاجزٌ عنه؛ نعم، التَّقرير يدلُّ علىٰ جواز اليَمين علىٰ حسب الظَّن، وأنَّه لا يتوقَّف علىٰ العلم؛ لأنَّ عمرَ ﷺ حلف علىٰ حسب ظنِّه، وأقرَّه عليه».

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٣٤).

نعم؛ كان بعضُ السَّلف مِمَّن عايَشَ تميمًا في الشَّامِ يعتقِدُ في الدَّجال المَحبوسِ في الجزيرة أنَّه شيطان، كجبير بن نفير[1]، وعمرو بن الأسود[2]، وكثير بن مُرَّة[3]، ويزيد بن شريح[4]، وشريح بن عبيد[5]، والمقدام بن مَعدي يَكْرِب وهو صَحابيٌّ ﷺ! هؤلاء كلُّهم كانوا يقولون: «الدَّجال ليس إنسانًا، إنَّما هو شيطان في بعضِ جَزائر البحر، مُوثَق بسبعينَ حلْقةً، لا يُعلَم مَن أوثقه..»[6].

ولا أستبعدُ أنْ يكونَ أصلُ هذا الاعتقادِ في الدَّجالِ مَأخوذًا عن تميم نفسِه، فإنَّ مِن هؤلاء مَن سمِع تميمًا، أو سَمِع مِمَّن سَمِع منه[7]؛ كما لا يبعُد أنْ يكون بعضُهم قد تَلَقَّاه أيضًا مِن بعضِ الكِتابيِّين[8]، لكنْ مُجرَّد تقريرِهم لطبيعةِ هذا الدَّجالِ المَحبوسِ كافٍ في عدمِ امتناعِ ذلك فيه.

الشَّاهد عندي من هذا:

أنَّ حديث تميمٍ قد تَطرَّق إليه احتمالٌ في ماهيَّة أشخاصِه عند جابرٍ، بصرفِ النَّظر عن قوَّة هذه الاحتمالاتِ مِن ضعفِها؛ خلافًا لما وقعَ في نفسِ جابرٍ مِن ابن صيَّادٍ، إذْ كان انطباقُ صِفاتِ الدَّجال عليه، وجَزمُ عمر به، مع إقرارِ النَّبي ﷺ له علىٰ حَلفِه فيما رآه، وكان الحقُّ يجري علىٰ لسانِ عمر وقلبِه: كلُّ

---

(١) جبير بن نفير بن مالك بن عامر الحضرمي، ثقة جليل من كبار التابعين، توفي (٨٠هـ)، انظر «سير أعلام النبلاء» (٤/٧٦).

(٢) عمرو بن الأسود أبو عياض العنسي الحمصي، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان من سادات التابعين دينًا وورعًا، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان، انظر «سير النبلاء» (٤/٧٩).

(٣) كثير بن مرة الرهاوىٰ، ثقة من كبار التابعين، توفي (٨١هـ وقيل ٩٠هـ)، انظر «سير النبلاء» (٤/٤٦).

(٤) يزيد بن شريح الحضرمي الحمصي، تابعي ثقة، توفي (١١٠هـ)، انظر «تاريخ الإسلام» (٣/١٧٩).

(٥) شريح بن عبيد الحضرمي الحمصي، تابعي ثقة، توفي بعد (١٠٠هـ)، انظر «تاريخ الإسلام» (٣/٢٤٧)، وهذا ذكره ابن حجر في «الفتح» (١٣/٣٢٨) نقلًا عن نعيم بن حماد وليس في أصل المطبوع من كتابه «الفتن».

(٦) «الفتن» لنعيم بن حماد (٢/٥٤١) بإسنادٍ صحيحٍ إليهم.

(٧) فإنَّ كثيرَ بن مُرَّة مِن أصحابِ تميم ﷺ، وجبير مِن أصحابِ المقدام ﷺ، وسائر هؤلاء التابعين مِن أهلِ حِمص قد أخَذَ بعضُهم من بعض.

(٨) كما احتمله ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/٣٢٨)، ولعلَّ يزيد بن شريح منهم، فإنَّه مِمَّن سمِع من كعبِ الأحبار.

هذا أورثَ في نفسِ جابرٍ نوعَ قطعٍ بأنَّ ابن صيَّادٍ هو الدَّجال، فقَدَّم هذا القطعَ منه علىٰ ما في حديث تميم مِن ظَنٍّ في الماهيَّة، والله تعالىٰ أعلم.

ويَغلِبُ علىٰ ظنِّي أنَّ هذا المَسْلكَ من جابرٍ في التَّرجيح عينَه هو ما مشىٰ عليه البخاريُّ في كتابِه، فإنَّه لمَّا اشتدَّ التباس الأمرِ في هذه الأخبار، «اقتصَرَ في كتابِه علىٰ حديثِ جابر عن عمر في ابنِ صيَّاد، ولم يُخرِج حديثَ فاطمة بنت قيس في قصَّة تميم»[1] كما قال ابن حَجَرٍ، وهذا مَنزِعٌ منه حَسن في توجيهِ اختيارِ البخاريِّ.

وليس يَعني أنَّ البخاريَّ يُضعِّف حديثَ فاطمة[2] -كما تَوَهَّمه (رشيد رِضا) حين رَأىٰ «الصَّحيحَ» خاليًا مِنه، فظَنَّه تضعيفًا مِن مُصَنِّفِه له- كلَّا؛ فإنَّه وإن لم يُخرِج حديثَ فاطمة بنت قيس ﷺ إلَّا أنَّه قد نَطَق بتصحيحِه.

وذلك فيما نقَلَه عنه تلميذُه التِّرمذي؛ قال: «سألتُ محمَّدًا عن هذا الحديث -يعني: حديث الجسَّاسة- فقال: «يَرويه الزُّهري عن أبي سلمة، عن فاطمة ابنةِ قيس، . .وحديث الشَّعبي عن فاطمة بنت قيس في الدَّجال: هو حديث صحيح»[3].

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٣٢٨).

(٢) كما ظنَّه د. حاكم المطيري في بحثِه السَّابق ذكره.

(٣) «العلل الكبير» للترمذي (ص/٣٢٨).

وما ذكره البخاريُّ هما الطَّريقان الوحيدان لحديث الجسَّاسة عن فاطمة بنت قيس، ويظهر من جوابِه أنَّه يُرجِّح طريقَ الشَّعبي علىٰ طريق الزُّهري عن أبي سلمَة، وحقُّه ذلك، فإنَّ رواية الزُّهري جاءت عنه من طريقين:

ابن أبي ذئب، كما في «سنن أبي داود» (رقم: ٤٣٢٥)، وأبو يعلىٰ في «معجمه» (رقم: ١٥٧)، والطبراني في «الكبير» (رقم: ٩٢٢).

وإبراهيم بن إسماعيل بن مُجمع: كما في «الآحاد» لابن أبي عاصم (ص/٣١٨٠)، والطبراني في «الكبير» (رقم: ٩٢٣).

فأمَّا ابن أبي ذئب: وإن كان هو ثقةً في نفسِه، غير أنَّ روايته عن الزُّهري خاصَّةً مُتكلَّم فيها، فطَعن بعضُهم فيها بالاضطراب والمُخالفة، انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٣٥).

وأمَّا إبراهيم بن إسماعيل: فقال فيه البخاريُّ: كثير الوَهم، وقال ابن معين: ضعيف متروك الحديث، انظر «التهذيب» لابن حجر (١/١٠٥).

فلم يحمِلْهُ رجحانُ حديثِ جابرٍ ﷺ عنده علىٰ الطَّعنِ في حديثِنا هذا.

وعلىٰ ذلك نقول:

إنَّ الرُّجحانَ المقصودَ مِن كلامِ ابن حجرٍ فيما تَعَلَّق بترجيحِ البخاريِّ إنَّما هو رُجحانُ دَلالة، لا رُجحانُ صِحَّةٍ أو ضعفٍ؛ قد أبانَ ابن حَجرٍ نفسُه عن مُراده من ترجيح البخاريِّ في بعضِ جَواباتِه المنشورة، مما يُزيل ذاكَ التَّوهُّمَ عن تقريرِه الَّذي في «الفتح».

فقلد سُئِل عن حديثِ الجسَّاسةِ: هل فيه عِلَّةٌ لأجلِها لم يُخرِجه البخاريُّ، مع أنَّه ليس في البابِ شَيءٌ يُغني عنه؟

فأجاب ابن حجر بقولِه: «ليست له عِلَّةٌ قادحةٌ تقتضي تركَ البخاريِّ لتخريجِه، . . والَّذي عندي أنَّ البخاريَّ أعرضَ عنه لِما وَقَع مِن الصَّحابة ﷺ في أمرِ ابنِ صيَّاد، ويظهر لي: أنَّه رجُحَ عنده ما رَجُح عند عمر وجابر وغيرِهِما ﷺ مِن أنَّ ابن صيَّاد هو الدَّجال، وظاهر حديث فاطمة بنت قيس يَأبىٰ ذلك، فاقتصَرَ علىٰ ما رَجُح عنده، وهو علىٰ ما يَظهر بالاستقراءِ مِن صنيعِه: **يُؤثِر الأرجحَ علىٰ الرَّاجح، وهذا مِنه**»[1].

فكِلا الحديثين عند البخاريِّ في حيِّزِ القَبول -حديث فاطمة وحديث ابنِ صيَّا- كلُّ ما في الأمرِ، أنَّه اختارَ أحدَهما علىٰ الآخر ورَّجحه من حيث الدَّلالة علىٰ المَطلوب، فإنَّ «مِن عاداتِ البخاريِّ أنَّه إذا اختارَ جانبًا، ذَهب يُهدِر جانبًا آخرَ، كأنَّه لم يَرِد فيه شيءٌ»[2]؛ فكذا شأنُه مع حديثِ الجسَّاسة، ترَك أن يُدخلَه «جامِعَه الصَّحيح»، إذْ كان ظاهره مُعارِضًا لِما اختارَه مِن كونِ ابنِ صَيَّادٍ هو الدَّجالَ.

---

(١) «الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللَّائقة» لابن حجر (ص/٢٤).

(٢) «فيض الباري» للكشميري (٢/١١٨).

وطالمَا أنَّ كتابَه «الصَّحيح» مَعنيٌّ فيه بالفقهِ وترجيح المعاني، اقتصرَ علىٰ الأرجحِ مِن حيث دلالتُه علىٰ المَطلوبِ دون الرَّاجحِ[1]، والله أعلم.

أمَّا عن المعارض الثَّاني: في دعوىٰ (رشيد رضا) أنَّ النَّبي ﷺ لم يقرَّ تميمًا رضي الله عنه علىٰ كلِّ حديثه، لمكاشفةِ الوحي له في ذلك، وفي هذا إبطال للثِّقة في باقيه .. إلخ:

فهذه دعوىٰ مُبتناة علىٰ غير تريُّثٍ في تأمُّلِ الحديث، نَتاجَ تجافي صاحبِها عن أخبارِ الخوارقِ والغَرائبِ، أدَّىٰ به إلىٰ ردِّ هذا الحديث بمثلِ هذا الاعتراضِ الواهي؛ وإلَّا فهل يُعقَل أنْ يَنقُل النَّبي ﷺ كَلامًا عن أحَدٍ مِن النَّاس ليستشهِدَ به علىٰ أمْرٍ غَيبيٍّ دينيٍّ كان يُخبِر به، ويجمَع له النَّاس، ويُشهِدهم عليه، ثمَّ هو في قرارةِ نفسِه غيرُ مُصَدِّقٍ به أصلًا ولا مُقِرٌّ له؟!

ويَعجبُ المرء مِن قولِ (رشيد رضا) أنَّ الرَّسول ﷺ قد يُصدِّق الكاذب، في سياقِ كلامِه عن تصديقِ النَّبي ﷺ لصحابيٍّ جليلٍ مثل تميمِ الدَّاري!

ثمَّ يذهَبُ مَذهبًا بعيدًا حينَ يحمِلُ علىٰ الحديثِ، فيُؤدِّيه ذلك إلىٰ الطَّعنِ براويه تميمٍ! وقد ثَبتت صُحبَته رضي الله عنه، وحسُن إسلامُه، وزكَّاه عمر رضي الله عنه؛ هذا مع اعتِرافِ رشيدٍ بأنَّ أحدًا لم يذكُر فيه شبهةً، ومع ذلك بَقي رشيدٌ مُصِرًّا علىٰ الغَمزِ فيه بقولِه للقُرَّاء بعد كلِّ الفضائل فيه: «.. وستعلَمُ ما فيه!»، مدَّعيًا «أنَّ نفيَ النَّبي ﷺ لبعضِ قول تميمٍ يُبطِل الثِّقة به كلِّه»!

إنَّ غايةَ ما أخبر به تميم رضي الله عنه النَّبيَّ ﷺ وَصْفُ ما جرىٰ له مع مَن خاطبَه بالدَّجال، فلم يُحدِّد هو مكانَ الدَّجالِ ولا حيث خروجُه حتَّىٰ يُقال: أنَّ الوحيَ كاشفَ النَّبي ﷺ في غلطِ كلامِه!

---

(١) وكان غير البخاريِّ مِن العلماء مَن يذهب إلىٰ كونِ الدَّجال هو ابن صيَّادٍ، وهم مع ذلك يُصحِّحونَ حديثَ الجسَّاسة، كابن بطَّال في «شرحه للبخاري» (١٠/ ٣٨٦)، وأبي العبَّاس القرطبي في «التذكرة» (ص/ ١٣٤٠)، وهو ظاهر كلامِ النَّووي في «شرحه لمسلم» (١٨/ ٤٦-٤٧)، والشَّوكانيِّ في «نيل الأوطار» (٧/ ٢٣٧-٢٤٢).

فمكان الدَّجال وخروجه أمرٌ نَطَق به النَّبي ﷺ ابتداءً مِن عندِه حيث اجتَهد، ولا علاقة لتميم رضي الله عنه به.

وعلىٰ فرضِ أنَّ المكاشفة كانت لكلامِ تميم رضي الله عنه نفسِه؛ فإنَّ بطلان كلامِ المعترضِ في تضاعيف دعواه نفسِها! إذْ لَولا أنَّ النَّبي ﷺ قد أقرَّه علىٰ خبرِه، ما جَعَل بروزَ الدَّجال مِن بحرِ الشَّام أو بحر اليَمن، إذ هُما البَحْران المُتوَقَّع ضياع سَفينةِ تَميم فيهما، فظَنَّ النَّبي بمُقتضىٰ كلامِ تميم رضي الله عنه أنَّ الدَّجال في هذين، فكان كالفرعِ مِن الأصل، حتَّىٰ كاشفه الوَحي بخلافِ اجتهادِه هذا.

ثمَّ يُقال لـ (رشيد رضا): كيف للوحيِ أن يَتنزَّل علىٰ نبيِّنا ﷺ ليُصحِّحَ له جِهةَ خروجِ الدَّجال، ثمَّ يسكتَ عن أكثرِ أباطيل القِصَّة لو كانت باطلة؟! فيتركَ النَّبيَ ﷺ والمسلمين معه يُصدِّقون هذا الباطلَ، بل ويُوثِّقون تميمًا رضي الله عنه صاحبَ القصَّة، ويأخذون عنه بعدُ الأخبارَ مِن غير ريبةٍ؟!

بل العقل الحصيف يفرض علينا القول بأنَّ إخبار النَّبي ﷺ عن تميم الدَّاري مُصدِّقًا له، لمِن أجلىٰ الأمثلةِ علىٰ أنَّ ما تَلقَّاه الرَّسول بالقَبول مِن الأخبارِ مُوجبٌ للعلمِ(١).

هذا؛ وما كان لنبيِّنا ﷺ أن يُصدِّق دعاوي المنافقين هكذا بإطلاقٍ كما أفرطَ في دعواه (رشيد رضا)، وهو منه ذهولٌ عن قولِه تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]؛ فإنَّه هو ﷺ يُصدِّق كلامَ المؤمنين، ولا يصدِّق المنافقين وإن سمِع قولَهم(٢).

العجيب في هذا الادِّعاء من (رشيد)، أنَّه قد نَقَضَ شبهتَه هذه بنفسِه عند تفسيرِه لهذه الآية السَّابقة! حيث قرَّر عندها أنَّ النَّبي ﷺ «كان يُعامل المنافقين بأحكامِ الشَّريعة وآدابها الَّتي يعامل بها عامَّة المسلمين، كما أمره الله تعالىٰ ببناء

---

(١) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» (ص/٥٥٦).

(٢) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطية (٣/٥٣).

المعاملة علىٰ الظَّواهر، فظنُّوا أنَّه يصدِّق كلَّ ما يُقال له .. إي نعم؛ هو أُذن، ولكنَّه نِعم الأُذن؛ لأنَّه أُذن خيرٍ لا كما تزعمون، **فهو لا يقبل ممَّا يسمعه إلَّا الحقَّ وما وافق الشَّرع .. ولا يصدِّق ما لا يجوز تصديقه شرعًا أو عقلًا»**![1]

فالظَّاهر أنَّ «هدفَ الشَّيخ رشيد كان نزعَ صِبغة الإلزامِ الشَّرعيِّ عن الحديث مهما كلَّف الأمر، فإن لم يكُن مصنوعًا، فهو ليس بمرفوعٍ كلُّه»[2]؛ والله يغفرُ له.

وأمَّا جواب المعارضة الثَّالثة في دعوىٰ أنَّ البِحارَ قد مَسَحَها البَحَّارة في هذه الأزمنة مسحًا ... إلخ ما قالوا:

فهذا اعتراضٌ شبه الرِّيح، لأنَّ العلم الحديث مع بلوغِه في الاتِّساع والتَّطوُّر شأوًا عظيمًا؛ إلَّا أنَّه مع هذا الترقِّي في العلوم، ما زال الحِسُّ يقضي بقصورِ مُنجَزاته عن الإحاطةِ بكلِّ شيءٍ، وليس عَدمُ علمِ البحَّارةِ بما غُبِّي عليهم بقاضٍ لِأن يَنفي ما لم يعلموا؛ لأنَّ عدمَ العِلم بالشَّيءِ لا يسلبُه حقيقةَ الوجود.

والَّذي ينبغي الإقرار به: أنَّ الشَّرعَ الحكيم لا يأمر المُكلَّف بالإيمانِ بأمرٍ لا وَاقع له؛ فإنَّ هذا مُنتَفٍ في تضاعيفِ الأدلَّة الشرعيَّة، لكنَّه يأمر امتحانًا وابتلاءً بالإيمان لواقعٍ مُغيَّبٍ غيرِ مَشهود، والمغالطة تَنشأ حين يُخلط بين البَابين[3].

فإذا كان الأمر كذلك؛ فإنَّ قَبول أحاديث المصطفىٰ ﷺ ليس مَرهونًا بتصحيح علوم بعض البَشر القاصرة لها، بل علوم البَشر مَرهونٌ قَبولُها بألَّا تُخالفَ ما صَحَّ عن النَّبي ﷺ، فلا يُترَكَ المقطوع بصحَّته لأمرٍ تَعتوِرُه الظُّنون، وتحيط به مِن كلِّ جانب؛ والمتأمِّل في أحوال العلوم -مع تطوُّرِها نسبيًا- يجدُ أنَّها في طَوْر المَهْد بالنِّسبة لما يخفىٰ علينا.

مثال علىٰ ذلك: ما نَراه مِن اكتشافاتٍ للكهوف، ومَعالم، وآثارٍ كانتِ في حيِّز المجهول، عَجَزت التِّكنولوجيا مِن قبلُ عن اكتشافها؛ مع وقوعِ هذه

---

(١) «تفسير المنار» (١٠/٤٤٦).

(٢) «موقف المدرسة العقلية الحديثة من السنة النبوية» لـ د. شفيق شقير (ص/٣٢٤).

(٣) «دفع دعوىٰ المعارض العقلي» (ص/٤٦٨).

المكتشفاتِ في دائرةِ أراضي هؤلاء المُكتشفِين[1]، فأَوْلَىٰ أن يخفىٰ عليها ما هو خارجٌ عن أرضها!

ومِمَّا يدلُّك علىٰ تهافت هذا الادِّعاء أيضًا: ما يَربو إلىٰ سمعكِ بين الفَينة والأخرىٰ عبر وسائل إعلامٍ عالميَّةٍ مِن أخبارِ كشوفاتٍ جديدةٍ لجُزرٍ نائيةٍ، قد عَمِي عنها العَالَم المتقدِّم حِقبًا مَديدة.

فهذه جزيرة بركانيَّة تُكشَف جنوبَ طوكيو عاصمةِ اليابان قبل سِنين قليلة[2]!

وأخرىٰ تظهر في نفسِ سنةِ الأولىٰ في ساحلِ باكستانَ الجنوبيِّ مِن بحرِ العَرب[3]!

وثالثة تُكشَف في شواطئ محافظةِ (أبْيَن) باليَمن، مِن قِبَل صيَّادٍ عن طريق الصُّدفة![4] بعد أن أعمىٰ الله عنها مَن تَبجَّحوا بأنَّهم أحاطوا بكلِّ بَحرِيٍّ خُبْرًا.

ولِم نذهب بعيدًا؟! فهذا كتاب ربِّنا يُخبر عن انحباسِ يأجوجَ ومأجوجَ في السَّدِ منذ عهد ذي القَرنين! وأنَّهم خارجون من رَدمِهم قبل قيام السَّاعة، وهذا بإجماع المسلمين، كما في قولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ۝٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء: ٩٦-٩٧].

ولا أخال أحدًا ذا دينٍ وعقلٍ يرتابُ في هذه الآيات مِن سورة الكهف[5]، بدعوىٰ أنَّ علماء الجيولوجيا قد مَسَحوا الأرضَ مسحًا، وجابوا سطحَ قارَّاتها طولًا وعرضًا، فلم يجدوا هذا السَّد، وأنَّ أحدًا منهم لم يلحَظ ذاك الحَفر.

---

(١) انظر «دفاع عن السنة» (ص/٩٦).

(٢) موقع قناة «سكاي نيوز العربية»، الخميس ٢١ نوفبر ٢٠١٣م، والجزيرة اكتُشفت قبل بث الخبر بيوم، أي الأربعاء.

(٣) موقع «قناة العربية الفضائية»، يوم الأربعاء ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣م.

(٤) صحيفة «٢٦ سبتمبر» اليمنيَّة، يوم الأحد ٢٧ يونيو حزيران ٢٠٠٤م.

(٥) أعني الآيات ٩٧-٩٩ منها: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا ۝٩٧ قَالَ هَٰذَا رَحۡمَةٞ مِّن رَّبِّيۖ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَۖ وَكَانَ وَعۡدُ رَبِّي حَقّٗا ۝٩٨ وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖۖ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾.

فما كان جواب المُعترضِ عن هذه الآية، فهو الجواب نفسُه عن الحديث؛ والَّذي قَدِر علىٰ إطلاع تميم ﷺ علىٰ هذه الجزيرة، قادرٌ علىٰ أن يُضِلَّ سائر النَّاس عنها، ليَجرِيَ قَدَرُه علىٰ وِفق ما قضىٰ وأراد[1].

وحسمًا لمادَّة هذه المعارضةِ يُقال:

إنَّ الربَّ تبارك وتعالىٰ إذا أراد شيئًا هيَّأ أسبابَه، فالله ﷻ من حكمته أن أطلَعَ تميمًا الدَّاري ﷺ علىٰ أمر الدجَّال؛ ليكون ذلك توكيدًا لما كان يُحدِّث به النَّبي ﷺ أصحابَه من شأنَ الدجَّال، ولحِكَمٍ أخرىٰ نجهلُها، «فيزداد المسلمون وثوقًا به، وهذا بيِّنٌ في الحديث»[2].

وأمَّا دعوىٰ المعارض الرَّابع: أنَّ الحديث مُعارَضٌ بقولِ النَّبي ﷺ: «لا تأتي مائة سنةٍ وعلىٰ الأرض نفسٌ منفوسةٌ اليوم»؛ فيُمكن كشفُ إشكالِه بجوابين:

الأوَّل: أن يكونَ النَّبي ﷺ إنَّما أراد بهذا الحديث «الآدميِّين المَعروفين، وأمَّا مَن خَرج عن العادة، فلم يَدخُل في العُموم، كما لم تدخل الجنُّ، وإن كان لفظًا يَنتظِم الجنَّ والإنسَ، وتخصيصُ مثل هذا مِن مثلِ هذا العمومِ كثيرٌ مُعتاد»[3].

والجواب الثَّاني: فيما حَرَّره محمَّد الأمين الشَّنقيطي بعدَ ذكرِه لحديثِ تميم، قال:

«هذا نَصٌّ صالحٌ للتَّخصيص، يُخرِج الدَّجالَ مِن عمومِ حديثِ مَوتِ كلِّ نفسٍ في تلكِ المائة، والقاعدة المقرَّرة في الأصول: أنَّ العمومَ يجِبُ إبقاؤُه علىٰ عمومِه، فما أخرجَه نَصٌّ مخصِّص خرَج مِن العموم، وبَقِي العامُّ حجَّةً في بقيَّة الأفراد الَّتي لم يدلَّ علىٰ إخراجها دليلٌ، كما قدَّمناه مِرارًا، وهو الحقُّ ومذهبُ الجمهور، وهو غالبُ ما في الكتاب والسُّنة مِن العمومات، يخرج منها بعضُ الأفراد بنصٍّ مُخصِّص، ويبقىٰ العامُّ حجَّةً في الباقي»[4].

---

(١) انظر «دفع دعوىٰ المعارض العقلي» (ص/٤٦٧-٤٦٨).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٣٤).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٣٤٠).

(٤) «أضواء البيان» (٣/ ٣٣٧).

وحيث أورَد العُثيمين حديثَ انخرام القرنِ إشكالًا علىٰ حديثِ الجسَّاسة، فإنَّه مع ذلك لم يجزِم بنُكرانِه كدأبِ المُتعجِّلين مِن مُنكري السُّنَن، بل اختارَ طريقَ السَّلامة، والتَّوقُّفَ في ما أشكلَ عليه؛ فعبارتُه قال فيها: «في نفسِه منه شيءٌ»، مُعترفًا بتقصيره في تتبُّع أقوال العلماء في هذه المسألة[1]؛ فلعلَّه لو فعلَ، لانحازَ إلىٰ صَفِّهم في قَبولِهم له.

فإن قيل تفريعًا عن هذا الإشكال:

أليس في هذا الطُّول المفرطِ في عمرِ الدَّجال، من عهد النَّبي ﷺ إلىٰ قربِ قيامِ السَّاعة، ما يُثبت له الخلود، وهو ما قد نَفاه الله تعالىٰ عن عموم البَشر؟

فيُقال في الجوابِ عليه: إنَّ للخلودِ مَعنيَين:

المعنىٰ الأوَّل: ما يُراد به انتفاء الموتِ عن الشَّخصِ، «وهو البَقاء الدَّائم»[2]، وهو المُراد مِن كونِ أهلِ الجَنَّة وأهلِ النَّارِ المُشركين خالدين فيهما، فإنَّهم باقونَ فيهما أبَدًا مِن غير مَوتٍ ولا تحوُّل.

المعنىٰ الثَّاني: ما يُراد به الطُّول المفرِط في المَكثِ متجاوزًا المَعهود، وإن استتبَعَ عدمَ بقاء، وهو المَقصود بآياتِ خلودِ بعضِ أهلِ الكبائر في النَّار مِن غيرِ أهلِ الشِّرك.

وكِلا هذين المَعنيينِ قرَّرهما الرَّاغب الأصفهانيُّ تعريفًا للفظِ الخلودِ، فقال: «الخلود: هو تبَرِّي الشَّيء مِن اعتراضِ الفسادِ، وبقاؤُه علىٰ الحالةِ الَّتي هو عليها؛ وكلُّ ما يَتباطَأ عنه التَّغيير والفساد، تصِفُه العَربُ بالخلودِ، كقولِهم للأثافي: خَوالِد، وذلكَ لطولِ مَكثِها، لا لدوامِ بقائِها»[3].

فعلىٰ هذا نقول:

إنْ كان المقصود بالخلودِ في هذا الاعتراضِ ما كان بالمعنىٰ الأوَّل: أي انتفاء الموت عن الشَّخص ودوام بقائِه: فليسَ في جميعِ أخبارِ الدَّجال ما يُفهِم

(١) كما في الجزء الثَّامن من برنامج «اللِّقاء المَفتوح»، وعنوان المسألة: «حال حديث الجسَّاسة».

(٢) «التفسير البسيط» للواحدي (١٥/٦٩).

(٣) «المفردات» للرَّاغب الأصفهاني (ص/٢٩١).

ذلك، بل الوارد فيها مَقتَلُه علىٰ يَدِ المَسيح ابن مريم ﷺ بُعيد نزولِه آخر الزَّمان، ثمَّ يعيشُ النَّاس بعدَ موتِه سَنواتٍ مَديدة.

وإن كان المقصودُ بالخلودِ معنَىٰ اللَّبثِ الطَّويلِ الخارجِ عن العادة: فليس في الشَّرعِ ما يَنفي ذلك عن أحدٍ إذا ما صَحَّ فيه الخَبر؛ والدَّجال كلُّ أمرِه خارقٌ للعادة، وقد علِمتَ حالَه من العَجب، فلا يصِحُّ أن يُقاسَ علىٰ سائرِ الأسواءِ من البَشر

وعليه نفهمُ أنَّ نفيَ الله ﷻ لخلودِ أحدٍ مِن بني آدم في قولِه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤][1]، **إنَّما هو نَفيٌ للخُلدِ بالمعنىٰ الأوَّل، أي نفيَ البقاءِ في الدُّنيا مِن غيرِ مَوتٍ،** أي: أنَّه «لا يخلُد في الدُّنيا بَشَر، فلا أنتَ يا محمَّد ولا هُم إلَّا عُرضةٌ للموتِ؛ فإذا كان الأمرُ كذلك، فإنْ مِتَّ أنتَ أيبقَىٰ هؤلاء؟»[2]، ولذلك أُعقِبَت الآيةُ بقولِه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

وأمَّا جوابُ المعارض الخامس؛ في دعوىٰ أنَّ استشهادَ النَّبي ﷺ برجلٍ كِتابيٍّ علىٰ ما كان يحدِّث المُسلمين به: حَطٌّ مِن شأنِه. .إلخ، فيُقال فيه:

إنَّ النَّبي ﷺ لم يكُن المُبادر ابتداءً إلىٰ إشهادِ تميمِ الدَّاري ﷺ لِما كان يخبر به عن الدَّجال، بل تميم ﷺ هو مَن وَفَد إليه فأخبره عفوًا بما جَرىٰ له مع الدَّجال؛ فلمَّا أن وافقَ ما كان يحدِّث به النَّبي ﷺ أصحابَه، أعجبَه ﷺ ذلك، فأخبرَ بالقصَّة استزادةً في يقينِ السَّامِعين، وتثبيتًا لإيمانِهم؛ وليسَ مَن رَأىٰ كمَن سمِع!

ثمَّ ما العيب، وهذا القرآن نفسُه قد أمرَ النَّبيَّ ﷺ بإشهادِ بعضِ أهلِ الكتابِ علىٰ صِدقِ نُبوَّتِه، مع أنَّ نُبوَّته قد شهِد له بها الوَحيُ نفسُه، فقال تعالىٰ: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]؛ ولكن

---

(١) وبهذه الآية نفىٰ حاكم المطيري في جملة ما نفىٰ به جواز المكث الطويل للدجال كما يُفهم من حديث الجسَّاسة، وبه أنكر الحديث.

(٢) «الكشَّاف» للزمخشري (٣/١١٦)، وانظر «جامع البيان» للطبري (١٦/٢٦٨).

الغرض إقامة الحجَّة علىٰ الكافِرين، وزيادة يقين المؤمنين، وهذا أمرٌ مَطلوب شرعًا.

فإذا كان استشهاد النَّبي ﷺ لأهل الكتابِ جائزًا في خبرٍ كُليٍّ مُتعلِّقٍ بأصلِ النُّبوة، فكيف لهذا المُعترض أن يُنكرَ استشهادَ النَّبي ﷺ بأحدِ المسلمينَ في خَبر جُزئيٍّ مُتعلِّق بخبرٍ فرعيٍّ مِن أخبار النُّبوة؟!

والله المُوفِّق للحقِّ.